

ملخص الدراسة

لقد تناولت الدراسة الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية، حيث وأنه وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي عانت روسيا من مشاكل عدّة، وقد سعت روسيا في العقد الأخير إلى استعادة شيء من التوازن على الساحة الدولية، وأصبحت روسيا أكثر حزماً وتصميماً على إعادة إحياء ماضيها، وإعادة هبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها، وقد تبنت روسيا استراتيجيات متعددة للنهوض وإعادة البناء.

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سمات الإستراتيجية التي اتبعتها روسيا في ظل نظام أحادي القطبية، ودراسة إمكانية وقدرة روسيا على لعب دور كبير في النظام الدولي في المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وحاولت الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن لروسيا أن تلعب دوراً مستقبلياً في النظام الدولي؟

وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن روسيا خلال الفترة القادمة ستكون قادرة على اللعب في النظام الدولي وستكون منافس رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وستتمكن من القيام بأدوار أكبر لا سيما في حالة تحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، خاصة مع توفر مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حالياً ومستقبلاً، هذا برغم حجم التحديات الكبيرة المفروضة عليها داخلياً وإقليمياً ودولياً، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد السياسي أو الصعيد الاستراتيجي.

واستعانت الباحثة بالمناهج التقليدية والمعاصرة للوصول إلى النتائج المرادة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقت واحد، ولعل أبرز المناهج المستخدمة، بمنهج النقد التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في محاولة لمقارنة الأوضاع والتغيرات التي طرأت على النظام الروسي في ظل التحولات السياسية في الفترة 1991-2010، واستلام ثلاثة رؤساء الحكم في روسيا، إضافة إلى منهج النخبة. ومن الاتجاهات الحديثة في دراسة علم السياسة، تستعين الدراسة بمنهج صنع القرار.

ألقت الدراسة الضوء على سمات الإستراتيجية الروسية وتعرضت للفروق بينها وبين الإستراتيجية السوفييتية التي كانت متبعة، حيث تميزت الإستراتيجية الروسية عن سابقتها

السوفييتية بالتخلي عن المفهوم الماركسي - اللينيني للحرب في البيئة الدولية، واعتماد مفهوم جديد بدلاً منه، فالنظرية الماركسية اللينينية كانت تنظر إلى الحرب بوصفها حالة حتمية بين النظامين الاجتماعيين الرأسمالي والاشتراكي، وكظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من تطور المجتمع الطبقي، وبوصفها أيضاً أحد أشكال الصراع الطبقي السياسية التي تلجأ القوى الرأسمالية إلى إشعالها للحصول على السيطرة العالمية، في حين أن القيادات الروسية الجديدة باتت تتبنى في الوقت الراهن مفهوماً تقليدياً عن الحرب يقوم على أن احتمالات اندلاع الحرب تتبع من استمرار حالة الفوضى، وأصبح مفهوم الأمن الروسي يقتصر على أمن الأراضي الروسية المباشر والنطاق الجيوبولتيكي المحيط به، الذي يضم الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي. أما الإستراتيجيون السوفييت فقد رأوا بالأمن مفهوماً عالمياً، امتد خارج حدود الاتحاد السوفييتي المباشرة، وتوسع ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو، إضافة إلى الحلفاء والأصدقاء في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وتم رصد المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية، وانطلاقاً من أن تحديد هذه المتغيرات وكشف جوانب تأثيرهما يسهمان في بيان مضامين هذه السياسة، فعلى صعيد المتغيرات الداخلية تم تحديدها بثلاثة متغيرات رئيسية أدت - وما زالت تؤدي - دوراً مؤثراً في سياسة روسيا الاتحادية وهذه المتغيرات هي: المتغيرات الجغرافية، المتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات العسكرية. أما على مستوى المتغيرات الخارجية، ورغم أن التحولات الروسية في السياسة الخارجية بدأت منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 2000 إلا أنها تأكدت مع وصول ديمتري ميدفيديف إلى الرئاسة الروسية سنة 2008 وقيامه في 31 أغسطس من تلك السنة بإصدار مبادئ عدة للسياسة الخارجية الروسية عرفت باسم "مبدأ ميدفيديف" وهي خمسة مبادئ تنص على إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والسعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، وعدم سعي روسيا إلى المواجهة مع دول أخرى، وأن روسيا ستحمي مواطنيها أينما كانوا، كما أنها ستطور روابط مع الأقاليم الصديقة.

وقد شهدت الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي توجه نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى يلتسن ووزير خارجيته اندريه كوزيريف إلى الاندماج في العالم الغربي وحضارته بغية الحصول على المكاسب والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا. وفي الفترة اللاحقة لحكم يلتسن، حدثت تغيرات في الإستراتيجية والسياسة الروسية، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الأهداف الإستراتيجية الروسية التي تسعى روسيا لتحقيقها. واعتمدت الدراسة على وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسية، لتحليل الأهداف والوسائل التي تستطيع روسيا من خلالها التغلب على الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً وأدى إلى ضعف تأثير روسيا على الصعيد الاقتصادي والدولي والإقليمي، وضعف قدراتها العسكرية، إضافة إلى تزايد الأخطار على الأمن القومي الروسي وغيرها من الأسباب الأمنية والدولية.

ولعل أهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول سنة 1991، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتراجع في الأداء الاقتصادي وتفكك المجتمع الروسي وعدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى. ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها والأزمة العامة المرافقة لذلك. وقد أدى تخلي روسيا عن النهج الإيديولوجي المتبع في سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، إلى تحسين العلاقات الروسية مع كثير من دول العالم.

كما توصلت الدراسة إلى أن مفهوم "عالم متعدد الأقطاب"، والذي ارتبط سابقاً في ذهنية المفكرين الروس بعنصر المواجهة في النصف الثاني من التسعينات، تخلت عنه روسيا خلال عهد بوتين، مفضلة التركيز على "تعددية القوى الموجهة" مبدأً موجهاً لسياستها الخارجية، يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفوذ الاقتصادي والسياسي، والسير باتجاه تعاون أوثق مع دول آسيوية.

أما فيما يخص عملية صنع القرار في روسيا الاتحادية، فهناك مجموعة من الضوابط العامة للاقتراب من هذا الموضوع تتمثل في طبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها روسيا، والتي يختلط بها القديم في الجديد، والأزمة التي تمر بها روسيا وتحولها من إمبراطورية متعددة

القوميات إلى دولة، فالكيان الروسي مر بتجربة نادرة وهي التحول من قوة عظمى إلى دولة عادية، ومن دولة ذات اقتصاد مخطط قائم على المركزية إلى دولة تعتمد على اقتصاد السوق، هذا بالإضافة إلى انهيار المنظومة الشيوعية التي سيطرت على الاتحاد السوفياتي. وفي إطار هذه الضوابط تبرز عدة أمور رئيسية أولها: أن الرئيس هو محور صنع القرار في روسيا ومركز النقل في هذه العملية نظراً لما يتمتع به من سلطات واختصاصات واسعة النطاق. ثانيها: محدودية تأثير القوى الداخلية بصفة عامة على السياسة الخارجية الروسية.

وتتقيد الدراسة بفترة زمنية محددة حيث تبدأ منذ انهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991 واستلام بوريس يلتسن لمقاليد الحكم مروراً بعهد الرئيس الثاني فلاديمير بوتين، ووصولاً إلى الرئيس الحالي ديمتري ميدفيديف، وتنتهي الدراسة مع نهاية العام 2010، وهذا لا يعني بطبيعة الحال عدم التعرض لمواضيع استجدت بعد ذلك، لا سيما الموقف الروسي من التغيير الحاصل في العالم العربي.

تتكون الدراسة من خمسة فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم الإستراتيجية، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الدولية، إضافة إلى رصد بعض النظريات والأفكار السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة. أما الفصل الثاني (السمات العامة للإستراتيجية الروسية)، فيناقش هذا الفصل، الفوارق بين الإستراتيجية السوفياتية والروسية، إضافة إلى المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية.

في الفصل الثالث، تحاول الدراسة مناقشة أهداف الإستراتيجية الروسية، وما الذي تسعى إليه روسيا في إستراتيجيتها، والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. أما الفصل الرابع (الإستراتيجية الروسية والسياسة الخارجية)، فيناقش المبحث الأول صناعة السياسة في روسيا الاتحادية وهيكل صناعتها والعلاقة بين السلطات الروسية المختلفة، أما المبحث الثاني فيتناول هيكل صنع السياسة الخارجية الروسية، وفي المبحث الثالث تستعرض الدراسة السياسة الخارجية لروسيا على الصعيد الداخلي، الإقليمي، الأوروبي، القوى الآسيوية، الولايات المتحدة، وتجاه الشرق الأوسط.

أما في الفصل الخامس، فتسقط الدراسة الإطار النظري في الفصل الأول، على الواقع والمستقبل الروسي بناءً على ما تم طرحه في الفصول المختلفة، في محاولة للتنبؤ بما سيؤول إليه مستقبل روسيا الاتحادية.

وعند اختبار الفرضية في الفصل الأخير، تم ربط مجمل الدراسة بالنظريات والأفكار السياسية الواردة بالإطار النظري، وكانت النتيجة أنه من الصعب على روسيا الاتحادية في المستقبل القريب أن تشكل منافس كبير وقوي للولايات المتحدة، ولا يمكن لها أن تستعيد مكانتها في زمن الاتحاد السوفييتي، وذلك لأنه بالرغم من النمو المتزايد لروسيا، إلا أن إمكاناتها السياسية والاقتصادية لم تنزل تصطم بالكثير من العقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق المكانة التي تطمح لها روسيا الاتحادية. فكل هذه التحولات سوف تستغرق وقتاً طويلاً، ولن تأتي بسهولة ويسر.

ولا تغيب الدراسة أهمية روسيا كإحدى أهم الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من الكثير من المشكلات التي تعترضها، تظل روسيا إحدى أكبر الدول الكبرى ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن، وهي الدولة الوريثة للإتحاد السوفييتي، وتتمتع بمكانة مهمة ضمن النظام الدولي.

ففي عالم السياسة الدولية كثيراً ما تعكس قوة أحد الأطراف ضعف الطرف الآخر. والضعف الذي تعاني منه الولايات المتحدة وأوروبا اليوم يشكل دعوة مفتوحة إلى روسيا للعودة إلى سياساتها الإمبراطورية القديمة. ورغم ذلك لم تنزل روسيا غير قادرة في الوقت الحالي على تلبية هذه الدعوة في الوقت الحالي.